وسائل إرساء الدعوة الإسماعيلية بين فئات المجتمع المصري

م.م. لقاء حبيب شويل الشمري ا.د. حكمه لفتة صكر الكناني

leqaahabeeb@uomustansiriyah.edu.iq dhkmhlfth@gmail.com

الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم التاريخ

المستخلص:

اعتمد الخلفاء الفاطميون في سبيل إرساء دعوتهم الاسماعيلية بين فئات المجتمع في مصر على مجموعة رئيسية من الوسائل الدعائية التي كان لها دور عميق الأثر في تحقيق اهداف سياستهم المذهبية والسياسية مستغلين كافة الظروف والاوضاع التي كان يعيش فيها المجتمع المصري، بالإضافة الى سلطتهم المطلقة التي فرضوها على كل جوانب الحياة في البلاد المصرية، شكل القضاء والتعليم أبرز تلك الوسائل كان لمجالس الحكمة دور كبير في دعم الاتجاهات المذهبية والسياسية التي يؤيدها الخلفاء الفاطميون في أطار سعيهم للسيطرة فكرياً وسياسياً على العالم الاسلامي، عن طريق تأهيل الدعاة في دار الحكمة التي أسست في الاصل لخدمة المذهب الاسماعيلي المذهب الرسمي للدولة الفاطمية، ودفعهم في مختلف بلاد الاسلام لبث العقيدة الاسماعيلية الفاطمية ويمهدوا بهذه الدعاية الدينية للنفوذ السياسي بصفة فعالة ومنظمة ، فضلاً عن السياسة التي اتبعها الخلفاء الفاطميون في مصر وحرصهم على دمج كل فئات المجتمع بما فيهم اهل الذمة في كافة مجالات الحياة والتي كانت بداية لعهد جديد قائم على التسامح الديني والمذهبي .

الكلمات المفتاحية : الإسماعيلية ، الفاطميون، القضاء

Abstract

The Fatimid caliphs relied on a set of main propaganda methods to establish their Ismaili doctrine among the various sectors of Egyptian society, profoundly impacting the achievement of their religious and political goals. They exploited all the circumstances and conditions prevailing in Egyptian society, along with the absolute authority they imposed on all aspects of life in the country. The judiciary and education were the most prominent of these methods. The "Majalis al-Hikmah" (Councils of Wisdom) played a significant role in supporting the religious and political orientations endorsed by the Fatimid caliphs in their pursuit of intellectual and political control over the Islamic world. They prepared missionaries in the "Dar al-Hikmah" (House of Wisdom), originally established to serve the Ismaili doctrine, the official doctrine of the Fatimid state, and dispatched them across various Islamic lands to propagate the Ismaili Fatimid creed. This religious propaganda effectively and systematically paved the way for political influence. Additionally, the policy adopted by the Fatimid caliphs in Egypt and their efforts to integrate all segments of society, including the "Ahl al-Dhimma" (non-Muslims), in all fields of life marked the beginning of a new era based on religious and sectarian tolerance.

Keywords: Ismailism, Fatimids, judiciary

المقدمة :

عندما قرر الخليفة الفاطمي المعز لدين الله(341-365هـ/953-975م) فتح مصر، عمل على تكثيف دور الدعاة الإسماعيليين فيها، فأنفذ إليهم أعلاماً من دعاة الإسماعيلية الأكفاء (المقريزي، 1998، صفحة 96) والذين عملوا على التمهيد للخطوة التالية، والمتمثلة بإرسال جيشه بقيادة جوهر الصقلي لفتحها.

منذ دخول الخليفة المعز لدين الله الى مصر سنة 362هـ/972م (ابن خلكان، 1994، صفحة 227)، اتبع الخلفاء الفاطميون طرقاً متعددة لنشر الدعوة الإسماعيلية في مصر، واستخدموا لهذا الغرض وسائل متعددة ومتنوعة، مستغلين بذلك كافة الظروف والأوضاع التي كان يعيش فيها المجتمع المصري، بالإضافة الى سلطتهم المطلقة التي فرضوها على كل جوانب الحياة في البلاد المصرية.

استهدف البحث معرفة الوسائل الدعوية والدعائية التي اعتمد عليها الخلفاء الفاطميون، والتي يمكن من خلال رصدها وتتبع مساراتها التاريخية الكشف عن السياسة المذهبية التي اتبعوها في مصر.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر الاولية والمراجع الحديثة أوردناها في قائمة المصادر والمراجع.

أولاً: التحفيز السياسي

يراد بالتحفيز السياسي جميع الأنشطة والخطابات الدعوية والدعائية التي قام بها الدعاة الإسماعيليون ورجال الدولة الفاطمية والخلفاء، وهدفت الى تشجيع المكونات النخبوية الخاصة والفئات الاجتماعية العامة في مصر – مادياً ومعنوياً– لدفعها للقبول بحكم الخلافة الفاطمية.

كما هو معلوم، فقد كان السواد الأعظم من المسلمين في مصر قبل دخول الفاطميين على المذهبين المالكي والشافعي، مع أقلية كانت على المذهب الحنفي، وبرغم الفروق الفقهية بين هذه المذاهب الثلاثة إلا إن عقيدتها واحدة باعتبارها جميعاً من مذاهب أهل السنة، التي تختلف قطعاً مع عقيدة الشيعة عموماً، والمذهب الإسماعيلي الشيعي على وجه الخصوص، لاسيما في المسائل المتعلقة بالحكم والإمامة والخلافة، فالعقيدة السنية لا تنظر الى هذه المسائل باعتبارها محورية، وإن كانت لا تغفل أهميتها، في حين تدور العقيدة الإسماعيلية حول (الإمام) (عطاالله، 1989م، صفحة 105).

على غرار المذاهب الشيعية الأخرى، كان الإسماعيلية يقولون بإمامة علي بن أبي طالب(عليه السلام) نصاً ووصية، إما جلياً أو خفياً، ويعتقدون أن الإمامة لا تكون إلا في عقبه حصراً، ولا تخرج عن نسله وسلالته أبداً، ولا تخرج عنهم إلا بظلم يقع عليهم من غيرهم، أو بتقية من عندهم، ومن ثم، فقد جعلوا من قضية الإمامة قضية أصولية تدخل في صلب العقيدة والدين، وبدون الاعتقاد بها لا تصح العقيدة ولا يصح الدين (الشهرستاني، 1404هـ).

شكل هذا الاعتقاد الأصل الرئيسي الذي انطلق منه المذهب الإسماعيلي في دعوته، والأساس الذي أقام الفاطميون دولتهم عليه، إذ قدموا أنفسهم للناس باعتبارهم من آل بيت رسول الله (ﷺ)، وأحق الناس بالولاية والإمامة، فضلاً عن المسائل التعبدية والشرعية التي يفترقون بها، وتنكرها جميع مذاهب أهل السنة بدورها (حسن، ابراهيم، 1958م، صفحة 326).

قبل دخولهم مصر، كان الفاطميون يدركون تماماً التركيبة المذهبية القائمة في المجتمع المصري، فضلاً عن التعددية الدينية التي يتسم بها، ولهذا حرصوا كل الحرص على بث دعاتهم في مصر وتكثيف نشاطهم الدعوي هناك باتباع طرائق وأساليب تشجع المصريين على القبول بالخلافة الفاطمية (الكندي، 2003م، صفحة 293)، من خلال التركيز على انتساب الفاطميين للبيت النبوي، وتأييد مذهبهم بآيات قرآنية واحاديث نبوية لعلمهم المسبق والراسخ بمدى حب المصريين لآل البيت، وكثرة احتفائهم بهم (القرماني، 1992، صفحة 430).

في هذا الاتجاه، عمل دعاة الإسماعيلية في مصر على تمجيد الخليفة المعز لدين الله، وكرمه وسخاء عطاءه، وحرصه على إقامة الدين والعدل (المقريزي، 1998، صفحة 88) (كاشف، 1950، صفحة 336) (كيرة، 2004، الصفحات 42-43).

كان للتنظيم الدقيق للدعاة الإسماعيليين دور بالغ وعميق الأثر في تحقيق أهداف سياسة التحفيز داخل الجهاز الحاكم في مصر نفسه، ذكر المقريزي أن دعاة الإسماعيلية كانوا قد التقوا بكافور، وأخذوا منه البيعة للخليفة الفاطمي المعز لدين الله، وكذلك من كثير من وجوه القوم ، وسائر الأولياء والكتاب (المقريزي، 1998، صفحة 76).

كما تشير مصادر تاريخية أخرى، الى أن من دعاة الإسماعيلية من تمكن من اختراق مراكز حساسة في بنية الدولة الإخشيدية، ومنها اتصالهم بأحد أبناء الإخشيد وتمكنهم من استمالته لصفهم، عندما كان كافور مسيطراً على الحكم، إذ استغل أحد الدعاة ذلك، وقال له: "هؤلاء القوم قد طمعوا فيك والمعز لك مثل الوالد، فإن شئت كاتبته ليشد منك ويكون من وراء ظهرك، فقال الحسن: إي والله قد أحرقوا قلبي فكتب إلى المعز" (ابن تغري، د.ت، صفحة 73).

نجح الدعاة الإسماعيليون حينذاك في نشر الأخبار، التي ظلت تتردد في مصر بأن جيش الخليفة المعز لدين الله قادم لا محالة، وهذا ما جعل الغالبية من المصريين يتقبلون الأمر تدريجياً، وبعد وفاة كافور مباشرة صاروا يترقبون قدومه، بل أن الكثير منهم كانوا يرجون ذلك بالفعل، ما دفع بعض النخبة من الإخشيديين والعلماء وكبار القوم في المجتمع المصري الى مراسلة الخليفة المعز لدين الله ، يطلبون منه المجيء لحكم مصر، وضمنوا له دخولها بدون قتال (الانطاكي، 1990، صفحة 122).

لقد تحقق بذلك للخليفة المعز لدين الله ما أراده، ووصل إليه ما كان ينتظره بالفعل ويستعجل حصوله قبل أن تسبقه جيوش القرامطة الى مصر (المقريزي، 1998، صفحة 88)، وبمجرد ما أن وصلته رسائل المصريين أمر قائد جيشه بالتحرك الى مصر.

عمل جوهر الصقلي في مصر على تطبيق سياسة التحفيز السياسي والمذهبي نفسها، حيث حرص على كسب ود العامة في مصر، وجذبهم بطرق ووسائل شتى، هدفت الى استمالة أكبر عدد ممكن منهم الى المذهب الإسماعيلي، مع منح الأمان لكل من بقي على مذهبه ودينه، ورفع الكثير من الضرائب، وسارع الى بناء مدينة القاهرة، وشق الطرق والجسور، وتعمير المساجد، وتنظيم السكة والأسواق وغير ذلك مما جعل الناس تطمئن الى الدولة الفاطمية، وتقبل بها فعلاً (ابن حمادة، د.ت، الصفحات 146-150).

إضافة الى ذلك، حرص جوهر على مراعاة المسائل المذهبية، فتعمد في بداية فترة حكمه بالنيابة لمصر ألا يثير حفيظة العامة بفرض تطبيق المذهب الإسماعيلي، فأمر بأن تكون للإسماعيلية مساجدهم الخاصة، وأمر ببناء الجامع الأزهر، ثم مضى في فرض تطبيق أحكام الفقه الإسماعيلي بشكل تدريجي (النويري، 1423هـ، الصفحات 122-130).

كان الخليفة المعز لدين الله هو من رسم سياسة التحفيز السياسي، لذا فقد سار عليها هو نفسه في مصر، فاكتفى بأن يتقبل المصريون حكمه وقيام الدعوة الإسماعيلية في بلادهم بغض النظر عن اعتناقهم لها من عدمه، فلم يعمد إلى فرض مذهبه، ونشر الدعوة في مصر إلا في حدود ضيقة، واكتفى بشرح تعاليم وأحكام المذهب للناس، مؤسساً بذلك بداية لعهد جديد قائم على التسامح الديني والمذهبي، كما حرص على ادماج أهل الذمة من النصارى واليهود في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية العامة في مصر (القفطي، 2005، صفحة 86، 218) (ابن ابي أصيبعة، 1987، الصفحات 545، 547-548).

بالاستفادة من التجربة الفاطمية في المغرب، رأى الخليفة المعز لدين الله ضرورة في اتباع سياسة قائمة على التسامح الديني والمذهبي في مصر، واعتبارها من أهم أدوات التحفيز السياسي، لاسيما في تعامله مع أهل السنة عندما قرروا مواجهة احتفال الشيعة بيوم غدير خم سنة 362هـ/973م، بالاحتفال بذكرى يوم دخول رسول الله (ﷺ) غار ثور هو وأبو بكر الصديق رضي الله عنه، وبالغوا في اظهار الزينة، ونصب القباب، وايقاد النار، فلم يمنعهم من ذلك حتى لا يثير غضبهم مع علمه المسبق بأن أهل السنة إنما قاموا بذلك للتصدي لمذهبه (سرور، 1960، صفحة 77).

كذلك كان تعامل الخليفة المعز لدين الله مع أهل الذمة، ولعل أفضل مثال على ذلك، عندما طلب منه بطريك القبط السماح له ببناء كنيستين في الفسطاط وقصر الشمع، كتب له بذلك، وأعطاه من بيت المال ما يعينه على عمارتهما (المقريزي، 1998، الصفحات 96-97).

كان الخليفة المعز لدين الله ومعظم خلفاء الدولة الفاطمية يهتمون للغاية بدعم الدعوة الإسماعيلية، وينفقون عليها الأموال الطائلة بسخاء (ماجد، عبدالمنعم، 1985، صفحة 277)، الأمر الذي يتجلى في عهد الخليفة العزيز بالله (365-386هـ/975-996م)، الذي اتبع السياسة المذهبية نفسها التي اتبعها والده المعز لدين الله من قبل في مصر، فكان عهده عهد استقرار سياسي ورخاء اقتصادي وتسامح مذهبي وديني وثقافي، وقد اتسم عهده بالإنفاق على أنشطة الدعوة الإسماعيلية في مصر (المقريزي، 1998، الصفحات 283-342).

استمر الخليفة العزيز بالله في سياسته اللينة تلك لثلاث سنوات، ثم انقلب عليها وبدأ في العمل على نشر المذهب الإسماعيلي في مصر، فأمر القضاة بالعمل بموجب أحكامه، وألزم كل موظفي الدولة بذلك وجعله شرطاً لبقائهم في

وظائفهم، ما حمل الكثير منهم الى التحول الى الإسماعيلية (المقريزي، 1998، صفحة 286)، وفي الوقت نفسه قرر بأن يكون الأزهر جامعة تدرس الفقه الإسماعيلي، جنباً الى جنب مع المذاهب الأخرى، كما فرض قول (حي على خير العمل) في الأذان، وبالغ في الإنفاق على الاحتفالات والأعياد الشيعية، ووسع نطاق الدعوة الإسماعيلية مستعيناً في ذلك بالشعراء والأدباء والعلماء وكبار موظفي الدولة (الانطاكي، 1990، صفحة 193).

بدأت سياسة التحفيز السياسي والمذهبي تتراجع تدريجياً في عهد الخليفتين الظاهر لإعزاز دين الله(411-427هـ/1020-1035م) والمستنصر بالله(427-487هـ/1035-1049م)، بالرغم من حرصهما على اظهار أكبر قدر من التسامح الديني، فلم يمنعا أهل السنة من الأذان بطريقتهم، ولم يمنعاهم كذلك من حقهم في إقامة شعائرهم المذهبية، وظل الأمر كذلك حتى تقلد الوزارة بدر الجمالي، والذي كان معروفاً بشدة تعصبه للإسماعيلية، فتعسف في سياسته ضد المذاهب الأخرى وأهل الذمة، وعمد الى فرض الشعائر الشيعية بشكل مطلق (ابن تغري، د.ت، صفحة 79)، ومع ذلك، فقد سارت الأمور من بعده على نحو مختلف.

ثانياً: القضاء

كان الخليفة الفاطمي هو الرئيس الأعلى لكل القضاة، بل وكان من الخلفاء الفاطميين من باشر القضاء بنفسه في بعض الأحيان (ابن تغري، د.ت، صفحة 78)، في الوقت نفسه الذي ظلت فيه جميع الوظائف القضائية تحت سلطتهم المباشرة، فاحتفظوا بحق تقليد القضاة لأنفسهم، ولم يخولوه لغيرهم، فالخليفة هو رأس السلطة الدينية، وجميع شؤون المذهب في يده، والقضاء بالذات كان تحت اشرافه المباشر، وهو من يعين القضاة والدعاة ويختارهم بنفسه، ويعزلهم أيضاً (ابن خلدون، الصفحات 232-233) (عطاالله، 1989م، الصفحات 107-108).

شكل القضاء واحداً من أهم المجالات التي كانت تنتمي وظائفها الى (الوظائف الدينية)، وهي الوظائف التي كان يولى عليها رجال الدعوة الإسماعيلية، وكانت تعتبر ضمن الوظائف العليا لـ (أرباب الأقلام) (القلقشندي، 1409هـ، صفحة 625).

بالرغم من ذلك، فقد تركزت الوظائف الدينية- وظائف السياسة المذهبية- في مجالي القضاء والدعوة، فكان القضاء الدعامة الرئيسية الأولى للسياسة المذهبية التي اتبعتها الدولة الفاطمية في مصر، من حيث ارتكزت وظائف القضاء على التشريع المذهبي الإسماعيلي، ومن ثم فقد كانت وظيفة القضاة محددة بالعمل على تكريس المذهب وأحكامه اجتماعياً، في حين ارتكزت وظائف الدعوة على العقيدة الإسماعيلية (ماجد، عبدالمنعم، 1985، صفحة 135)، وبلا شك، فإن ذلك يدل على أن عمل القضاة والدعاة كان متكاملاً في تحقيق أهداف السياسة المذهبية الفاطمية.

عندما دخل جوهر الصقلي مصر، كان على القضاء فيها أبو الطاهر الذهلي*،فأبقاه جوهر وأقره على ذلك، حتى لا يثير المصريين من اهل السنة وكسب ولائهم وتأييدهم وتحاشي اغضابهم، كما أنه لم يكن هناك فوارق كبيرة بين المذهبين في الناحية القضائية لأن كلا المذهبين يعتبران القران الكريم المصدر القضائي الأول، وسنة رسول الله (ﷺ) هي المصدر الثاني، ولما قدم الخليفة المعز لدين الله الى مصر سنة (362هـ/972م) وجد جوهر قد أقر الذهلي على القضاء، فاجتمع به واقره على ولايته في القضاء (القضاعي، 1999م، صفحة 363) (الدواداري، 1961م، صفحة 363)، واتخذ اجراءات عديدة لتثبيت أركان الدولة الفاطمية وكان القضاء ممن شملته تلك الاجراءات، خاصة فيما يتعلق بالمواريث وتقسيم التركات وفق المذهب الاسماعيلي (القرشي، 1985، صفحة 151).

اقتضت سياسة الخليفة المعز لدين الله في بداية حكمه لمصر، تقليد القضاء لقاضيين أحدهما سني والآخر اسماعيلي، تجنباً لإثارة حفيظة المصريين من هذه الناحية، ولكنه أنهى بشكل فعلي تفرد القضاة من أهل السنة بمنصب

* هو محمد بن أحمد بن عبد الله بن نصر الذهلي (٢٨٠-٣٦٧هـ/٨٩٣-٩٧٨م)، فقيه مالكي محدث، تقلد قضاء مصر في عهد كافور الإخشيدي سنة 348هـ/ 960م، أقره جوهر والخليفة المعز على القضاء في مصر، أقام الذهلي بمصر إلى أن توفي بسبب فالج أصابه. ينظر: الكندي، كتاب الولاة والقضاة في مصر، ص355

القضاء في مصر، إذ أشرك مع الذهلي قاضياً آخر من المذهب الإسماعيلي وهو ابن أبي ثوبان المغربي*، لينظر في مظالم المغاربة، وجعل مرجع الاثنين في مسائل القضاء الى القاضي النعمان المغربي، ثم وسع الخليفة المعز لدين الله اختصاصات ابي ثوبان المغربي لينظر في القضايا المشتركة بين المغاربة والمصريين (المقريزي، 1998، صفحة 273).

ولما توفي ابن أبي ثوبان ،خاطب الخليفة المعز أبا الحسن علي بن النعمان* بالقضاء، وأنزله في النظر في الأحكام مع أبي طاهر الذهلي (ابن خلكان، 1994، صفحة 207).

بسبب إصابة القاضي الذهلي بالفالج*، تفرد أبو الحسن علي بن النعمان بقضاء الدولة الفاطمية في عهد الخليفة العزيز بالله، وبقي في منصبه حتى توفي سنة374هـ/ 984م (الكندي، 2003م، الصفحات 493-494).

من بعد ذلك، صارت وظيفة قاضي القضاة- أعلى منصب قضائي في الدولة الفاطمية- حكراً على قضاة الإسماعيلية، وأول من تقلد هذا المنصب في مصر الفاطمية، وخوطب بهذا اللقب هو أبو الحسن علي بن النعمان (السيوطي، 1967م، صفحة 141)، وبذلك أنفرد علي بن النعمان بمنصب القضاء في مصر وعين عنه وكلاء يحكمون باقي مدن مصر وفقاً للمذهب الإسماعيلي (القرشي، 1985، صفحة 216).

كان تقليد قاضي القضاة من مهام الخليفة نفسه في عصر الخلفاء الأقوياء، ولكن لما سيطر الوزراء من أرباب السيوف على الدولة، صار هذا اللقب للوزير نفسه الذي كان يلقب بـ (كافل قضاة المسلمين)، وأول من حمل هذا اللقب هو الوزير بدر الجمالي، وكان الوزراء هم من يقلدون القضاة، (ابن طوير، 2010م، الصفحات 107-108).

بالرغم من احتكار منصب القضاء للقضاة الإسماعيليين، فقد تقلد منصب قاضي القضاة في الدولة الفاطمية بعض القضاة من أهل السنة، إذ قلد الخليفة الحاكم بأمر الله هذا المنصب سنة 405هـ/1014م، للقاضي أبي العباس بن أبي العوام الفقيه الحنفي*.

بيد أن الحاكم بأمر الله اشترط على ابن أبي العوام الحكم بالمذهب الإسماعيلي، وأن يحضر معه في مجلس القضاء أربعة من القضاة الإسماعيلية عينهم الخليفة، لمراقبة قضاءه ومدى التزامه بأحكام المذهب الإسماعيلي (المقريزي، 1998، الصفحات 603-604).

عندما استبد وزراء السيوف بالدولة، قرر بعضهم تعيين قضاة من جميع المذاهب كما حصل سنة 525هـ/1131م (ابن طوير، 2010م، صفحة 71)، فقد خرج الوزير احمد بن الأفضل عن تقليد القضاء لفقيه اسماعيلي، فرتب أربعة قضاة من مختلف المذاهب فولى أثنان من الشيعة أحدهما اسماعيلي المذهب والأخر أمامياً أثنا عشري ، كما ولى أثنان من اهل السنة أحدهما شافعي والأخر مالكي المذهب ،وجعل الوزير لهم الحرية في أن يحكم كل منهم بمقتضى مذهبه (النويري، 1423هـ، صفحة 155)،إلا إن الخليفة الحافظ لدين الله تمكن من ابطال هذا العمل سنة (526هـ/1031م)، وأعاد وظيفة القضاء الى قاض واحد من المذهب الإسماعيلي (المقريزي، 1998، صفحة 169).

---

* وهو أبو سعيد عبد الله بن محمد بن أبي ثوبان المغربي**(341- 364هـ/ 952- 975م)**، كان ممن قدموا مع الخليفة المعز لدين الله من بلاد المغرب، فتولى النظر في مظالم المغاربة في مصر، ثم تبسط في الأحكام بين المصريين، لقبه المعز لدين الله بـ (قاضي مصر والإسكندرية).ينظر: ابن حجر العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، ص119

* هو علي بن النعمان بن محمد بن منصور المغربي ثم المصري**(ت: 374 هـ/ 985م)**، ولّي القضاء بعد أبيه، وكان متفنناً في عدة علوم، شاعراً، تولى القضاء سنة 366هـ/977م، وازدادت عظمته عند الحاكم بأمر لله، إذ كان يقوم بمهام القضاء والدعوة معا الى أن توفي. ينظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، ج 8، ص404

* داء معروف يرخي بعض البدن، الفلج : الفحج في الساقين واصل الفلج النصف من كل شيء. ينظر:ابن سيده ، ابو الحسن علي بن اسماعيل المرسي ،(ت:458هـ/1066م)، المحكم والمحيط الاعظم، تحقيق: عبدالحميد هنداوي،(بيروت: دارالكتب العلمية ،2000م)، ج7، ص432؛ ابن منظور ، لسان العرب،ج2،ص346

* أحمد بن محمد بن عبد الله بن محمد بن أحمد بن يحيى بن الحارث بن أبي العوام السعدي **(ت: 415هـ)** ، فقيه حنفي، ولي القضاء في عهد الخليفة الظاهر لإعزاز دين الله الفاطمي .ينظر : ابن حجر العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، ص71-72.

وفي سنة 547هـ/1152م تقلد منصب قاضي القضاة قاض شافعي آخر، هو أبو المعالي بن نجا القرشي*، وكان يحكم بالمذهب الشافعي وحده، رغم اشتراط الفاطميين الحكم بالمذهب الإسماعيلي (ابن حجر، 1998)، ويعلق ابن حجر على ذلك فيقول :" مع أنهم كانوا يشترطون على من ولي القضاء ان لا يحكم الا بمذهبهم " (ابن خلكان، 1994، صفحة 308).

ثالثاً: مجالس الحكمة

جسدت الدعوة الإسماعيلية العقيدة والمذهب الرسمي للدولة الفاطمية في مصر، وطبقاً للتعاليم الدعوية الأساسية، فلابد من تعليم ونشر تعاليم الدعوة لكل أتباع المذهب، وتأهيل كل منهم بحسب موقعه، ونطاق ارتقاءه العلمي والوظيفي، وهو ما دفع الخلفاء الفاطميين في مصر الى تنظيم ما يعرف بـ (مجالس الحكمة) (المقريزي، 1998، صفحة 162)، والتي أصبحت بعد ذلك من أهم الوسائل الدعوية، التي ارتكزت عليها السياسة المذهبية الفاطمية في مصر (عطاالله، 1989م، صفحة 140).

ومجالس الحكمة هي مجالس تعليمية ودعوية منظمة، كان يديرها ويشرف عليها داعي الدعاة في المذهب الإسماعيلي، ويقوم فيها بإلقاء محاضرات على أتباع المذهب يعرفهم من خلالها بعقائد الإسماعيلية، مذهبهم في الفقه والتأويل الباطن للدين، في إطار ما يعرف عندهم بـ (علوم أهل البيت)، والتي تعد من علوم الأسرار التي ينبغي ألا تخرج الى غير أتباع المذهب (الأولياء)، ولهذا تسمى أيضاً (مجالس الحكمة التأويلية) (حسين، 2014م، صفحة 57).

كان القاضي النعمان قد أشار الى أن الخليفة المعز لدين الله في أول حكمه لمصر، أخرج له كتباً في علم الباطن وأمره أن يقرأها على الناس في كل يوم جمعة في مجلس في القصر، وأنه تولى القيام بمجالس الحكمة (القاضي النعمان، 1978م، صفحة 574).

كانت مجالس الحكمة أنموذجاً للتعليم الحكومي الذي تشرف عليه السلطة السياسية، كما تخضع لإدارة وإشراف مباشر من قبل داعي الدعاة في الدولة الفاطمية (القلقشندي، صفحة 558).

وكانت من أهم المواضيع الواردة في مجالس الحكمة والتي طرحها الدعاة الفاطميون بكثرة هي الولاية والوصاية ،فلا يكاد الدعاة يجدون فرصة في معرض كلامهم الا تطرقوا فيها الى ولاية الامام علي بن ابي طالب(ﷺ) الخليفة بعد رسول الله (ﷺ)، ومن بعده ولده ثم الخلفاء الفاطميون باعتبارهم احفاد الرسول (ﷺ) عن طريق ابنته فاطمة الزهراء والامام علي(X)، وهي احد مبادئ الشيعة عامة والاسماعيلية خاصة، ثم الامامة التي كانت شعار الدولة الفاطمية ودعامة رياستها الدينية والزمنية تؤكد اهميتها وقداستها في كل مناسبة، فقد كانت تمثل أهم مبادئ الدعاية الفاطمية وأرسخ قواعدها (المؤيد، 1994م، صفحة 33، 113، 105).

يعزى ذلك الى ما عرف عن الخلفاء الفاطميين من ميل شديد الى الاحتفاظ بمركزهم الروحي والديني كرؤساء للدين والمذهب، قبل أن يكونوا خلفاءً وحكاماً، فلم يفرقوا بين الإمامة الدينية والسياسية، بل اعتبروهما وجهان لحقيقة واحدة، تجسدها عقيدة الإمامة الإسماعيلية، ولهذا كانوا يحرصون على الصلاة بالناس، وإلقاء خطب الجمع والأعياد، ومشاركة العامة في المناسبات والاحتفالات الدينية (عطاالله، 1989م، الصفحات 134-135).

توسعت مجالس الحكمة من حيث عددها، ما دفع الفاطميين الى تقسيمها وتصنيفها الى طبقات ومستويات علمية متعددة ومتدرجة، لتتمكن من تغطية الأعداد الكبيرة من الأفراد الذين كانوا يلتحقون بها، وبحسب المقريزي، فقد كانت مجالس الحكمة تعقد برئاسة داعي الدعاة في القصور، وكان الخليفة الحاكم بأمر الله قد خصص لها يومان في الأسبوع، ثم جعلها ثلاثة أيام، يوم الأحد لعامة الرجال، ويوم الأربعاء للنساء، ويوم الثلاثاء للأشراف وذوي الأقدار (المقريزي، 1998، صفحة 57).

---

* هو مجلي بن جميع بن نجا القرشي المخزومي الأرسوفي **(ت: 550هـ)**،كان فقيها شافعيا عارفا بالمذهب، ولما ولي القضاء سار فيه سيرة حسنة، ولم ينقم عليه شيء ولما ولي الصالح طلائع بن رزيك الوزارة صرفه، وذلك في شعبان سنة تسع وأربعين. ينظر: ابن حجر العسقلاني، رفع الإصر عن قضاة مصر، ص322-323

الخاتمة :

1. كان للتنظيم الدقيق الذي انتهجه دعاة الاسماعيلية دور بالغ الأثر في تحقيق اهداف سياسة التحفيز المذهبي والسياسي للدولة الفاطمية في مصر، وفي عهد سيطرة الوزراء غابت سياسة التحفيز المذهبي ، إذ لم يكونوا يهتموا لشؤون الدعوة الإسماعيلية، بل جعلوها في موضع التوظيف من قبلهم، يوظفونها كما يشاؤون لمصلحتهم، ويتجاهلونها متى ما كان ذلك في صالحهم، إذ عمل البعض منهم على اعمال المذاهب السنية بدلاً عن المذهب الإسماعيلي، فيما ذهب آخرون منهم الى فرض تطبيق المذهب الإمامي، الأمر الذي أدى الى اضعاف المذهب الإسماعيلي وانصراف الناس عنه، حتى انتهى الأمر بزوال سلطان الفاطميين كله من مصر.

2. كان القضاء بمثابة الوجه الآخر للدعوة الإسماعيلية، حيث كان على رأس أهم الوسائل التي استخدمها الخلفاء الفاطميون في تنفيذ وتحقيق أهداف وتطلعات سياستهم المذهبية، الأمر الذي دل عليه بوضوح جلي اقتران منصب قاضي القضاة بمنصب داعي الدعاة، وحينما ولي القضاء قضاة من المذاهب الفقهية الأخرى كان الخلفاء الفاطميون يشترطون عليهم الحكم بأحكام المذهب الإسماعيلي، والامتناع عن الأخذ بغيره من المذاهب الإسلامية، وهي السياسة التي اتبعها الفاطميون في مصر منذ حكمها جوهر الصقلي بالنيابة عن الخليفة المعز لدين الله، وكل ذلك لإجبار القضاة بشكل مباشر وعامة الناس بشكل غير مباشر على تطبيق التعاليم الإسماعيلية.

قائمة المصادر

ابن ابي أصيبعة. (1987). *عيون الانباء في طبقات الاطباء*. بيروت – لبنان: دار مكتبة الحياة.

ابن الاثير. (1997م). *الكامل في التاريخ* (المجلد ط1). (تح: عمر عبدالسلام، المحرر) بيروت: دار الكتب العربية.

ابن تغري. (د.ت). *النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة*. مصر: وزارة الثقافة والارشاد القومي/ دار الكتب.

ابن حجر. (1998). *رفع الاصر عن قضاة مصر*. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن حزم. (بلا تاريخ). *جمهرة انساب العرب*.

ابن حمادة. (د.ت). *اخبار ملوك بني عبيد وسيرتهم*. (تح: التهامي نقرة وعبدالحليم عويس، المحرر) القاهرة: دار الصحوة للنشر والتوزيع.

ابن خلدون. (بلا تاريخ). *تاريخ ابن خلدون* (المجلد ج1).

ابن خلكان. (1994). *وفيات الاعيان وانباء الزمان* (المجلد ج5). بيروت: دار صادر.

ابن زولاق. (2000م). *فضائل مصر واخبارها وخواصها* (المجلد ط2). القاهرة: تح: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي.

ابن طوير. (2010م). *نزهة المقلتين في اخبار الدولتين*. بيروت: المعهد الالماني للابحاث الشرقية.

الانطاكي. (1990). *تاريخ الانطاكي المعروف بـ (صلة التاريخ اوتيخيا)*. طرابلس: تح: عمر عبد السلام تدمري، جروس برس.

الدواداري. (1961م). *كنز الدرر وجامع الغرر الدرة المضيئة في اخبار الدولة الفاطمية*. القاهرة.

السيوطي. (1967م). *حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة* (المجلد ط1). بيروت: دار احياء الكتب العربية.

الشهرستاني. (1404هـ). *الملل والنحل*. بيروت: تح: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة.

القاضي النعمان. (1978م). *المجالس والمسايرات*. بيروت: دار المنتظر .

القرشي. (1985). *تاريخ الخلفاء الفاطميين بالمغرب القسم الخاص من عيون الاخبار* (المجلد ج6). بيروت: دار الغرب الاسلامي.

القرماني. (1992). *اخبار الدول وآثار الاول في التاريخ* (المجلد ط1). بيروت: تح: احمد حطيط وفهمي سعد، عالم الكتب.

القضاعي. (1999م). *الانباء بأبناء الانبياء وتواريخ الخلفاء وولايات الامراء* (المجلد ط2). بيروت: المكتبة العصرية.

القفطي. (2005). *اخبار العلماء باخبار الحكماء*. بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع.

القلقشندي. (1409هـ). *صبح الاعشى* (المجلد ج3).

الكندي. (2003م). *كتاب الولاة والقضاة* (المجلد ط1). بيروت: تح: محمد حسن محمد اسماعيل ، دار الكتب العلمية.

المصدر نفسه. (بلا تاريخ).
المقريزي. (1998). *المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار* (المجلد ط1). بيروت: دار الكتب العلمية.
المؤيد. (1994م). *المجالس المؤيدية*. القاهرة: مكتبة المدبولي.
النويري. (1423هـ). *نهاية الارب في فنون الادب* (المجلد ط1). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
النويري. (1423هـ). *نهاية الارب في فنون الادب* (المجلد ط1). القاهرة: دار الكتب والوثائق القومية.
جمهرة انساب العرب. (بلا تاريخ).
حسن، ابراهيم. (1958م). *تاريخ الدولة الفاطمية* (المجلد ط2). القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
حسين. (2014م). *في أدب مصر الفاطمية* (المجلد ط1). القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.
حمزة عبداللطيف. (1947م). *الحركة الفكرية في مصر في العصرين الايوبي والمملوكي الاول*. القاهرة: دار الفكر العربي.
سرور. (1960). *مصر في عصر الدولة الفاطمية*. القاهرة: مكتبة النهضة.
سلطان. (1999م). *الحياة الاجتماعية في العصر الفاطمي*. القاهرة: دار الثقافة العلمية.
عطاالله. (1989م). *الحياة الفكرية في مصر في العصر الفاطمي* (المجلد ط1). القاهرة: دار الفكر العربي.
كاشف. (1950). *مصر في عصر الاخشيديين*. القاهرة: مطبعة جامعة قؤاد الاول.
كيرة. (2004). *حياة العامة في مصر في العصر الفاطمي*. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق.
ماجد، عبدالمنعم. (1985). *نظم الفاطميين ورسومهم في مصر* (المجلد ط3). القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.